الأمم المتحدة S/PV.5967

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة ٥٩٦٧

الأربعاء، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غرولس	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد دو زياكونغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بايلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/568)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-49180 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/568)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي لبنان وإسرائيل، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) والسيد كارمون (إسرائيل) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/583، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2008/425، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والوثيقة S/2008/568، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٣٢ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على قيادتكم القديرة للمجلس خلال شهر آب/أغسطس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام والدول الأعضاء ذات الصلة على مشاركتهم وانخراطهم وعلى التزامهم المستمر بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات، ولقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ولإدارة عمليات حفظ السلام، وللخلية الاستراتيجية في نيويورك، وللقوات الموجودة في الميدان. إن إسرائيل تقدر صعوبة مهمتها وتُجل تفانيها. إنها تنفذ مهمتها

لخدمة قيم حفظ السلام، وهي مهمة اتسمت بالتعقيد والتحديات المتزايدة، لا سيما خلال العام الماضي.

وترحب إسرائيل بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة أخرى. فالقوة المؤقتة تؤدي دورا هاما في جنوب لبنان، ومهمتها الرئيسية هي المساعدة على إقامة منطقة، بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، تخلو من جميع الأفراد المسلحين ومن الأصول والأسلحة غير تلك التابعة لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة.

لقد مضى أكثر من سنتين على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويبدو أن الحالة في لبنان لا تزال تبعث على القلق. ونشهد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحديا لأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وولايتها. إن وجود العناصر المسلحة لحزب الله وعملية إعادة انتشارها الضخمة واكتسابها للقدرات في شمال نهر الليطاني وجنوبه، إلى جانب نقل الأسلحة المستمر من إيران وسورية إلى حزب الله لهي انتهاكات صارخة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التقرير الأول الذي أعده الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، فهو غني عن البيان. وأنا واثق من أن التقرير الثاني للفريق، المتوقع أن يصدر قريبا، لن يعمل إلا على تعزيز الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير الذي سبقه.

والتقرير الأخير للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/425) يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويورد التقرير بوضوح عدة حوادث، حيث قامت جماعات معادية مجهزة بأسلحة غير مرخصة بمراقبة أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ورصدها وأعاقت حرية حركتها. وتلك الحوادث، التي لا تمثل سوى عينة من ظاهرة أكبر، لا تشكل انتهاكات مستمرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، وإنما تمثل خطرا يحدق باستقرار منطقتنا أيضا. وهي، في ذلك الصدد، تشكل أيضا تهديدا لسلامة موظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ضوء ذلك، تتوقع إسرائيل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أن تمارس، بموجب ولايتها المجدَّدة، سلطتها باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في المناطق التي تنتشر فيها قواتها لضمان عدم استخدام منطقة عملياتها لتنفيذ أنشطة قتالية ومقاومة المحاولات الرامية إلى الحيلولة دون اضطلاعها بولايتها. وكما نرى جميعا، فإن ذلك تحد كبير بالفعل.

والمبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة اللبنانية تزيد، في جملة أمور، من تعقيد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وذلك التطور يتناقض مع العناصر الأساسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أنها تثير بواعث القلق إزاء التزام الحكومة اللبنانية، بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ببسط سلطتها على جميع أراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية بحيث لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا أي سلطة غير سلطة حكومة لبنان. وبدلا من التشجيع على تنفيذ أحد العناصر الرئيسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان، فإن المبادئ التوجيهية الجديدة بدورها تدعم الأعمال التي يقوم بها حزب الله.

واسمحوا لي أن أشدد مرة ثانية على تقدير إسرائيل للمجتمع الدولي على مشاركته المستمرة من خلال هذا القرار وعلى عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتولي إسرائيل أهمية كبرى للتعاون بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والأطراف المعنية، بما في ذلك التعاون من خلال الاجتماعات الثلاثية. وإسرائيل، من جانبها، لا تزال ملتزمة بالتعاون مع مجلس الأمن والأمين العام وإدارة عمليات حفظ

السلام وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أرض الواقع، في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وغيره من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان وهذا القرار الهام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. كما أود أن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم لفييت نام، على قيادته الفعّالة للمجلس الشهر الماضي.

أولا وقبل كل شيء، تود حكومة بلدي أن تشكر، من خلالكم، سيدي الرئيس، جميع أعضاء المجلس على القرار الذي اتخذ اليوم بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لسنة أخرى. وأنا واثق من أنكم تعرفون أهمية القرار الذي اتخذه المجلس اليوم بالنسبة لأبناء بلدي المواطنين اللبنانيين، الذين ظلوا ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة منذ غزو عام ١٩٧٨، الذي أدى إلى اتخاذ مجلس الأمن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وإنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأول مرة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على عملها المميز؛ ولنثني على الإدارة الحكيمة والشجاعة لقائدها، الجنرال غرازيانو، ولنشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وإدارة عمليات حفظ السلام.

في غضون يومين، ستحل الذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال تينك السنتين، أكدت الحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا التزامها بالتنفيذ التام لذلك القرار بأكمله والعمل على نحو وثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سعيا إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة عملياتها. وماذا يمكن أن يكون من دليل أقوى على جدية ذلك الالتزام غير نشر الجيش اللبناني في الجنوب فورا بعد اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للدعم الفني الذي قدمته بعثتا الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية وبأن أؤكد للمجلس أن الحكومة ستستمر في إيلاء الاهتمام اللازم لتقارير الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية.

ويتعين علينا أن نسلّم بأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبعد مرور سنتين على اتخاذه، لم يجرِ تنفيذه تنفيذا كاملا. فماذا يمكننا أن نستنتج غير ذلك، عندما تستمر إسرائيل في انتهاك المجال الجوي اللبناني يوميا، كما ورد في التقرير السابع للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/425)؛ وعندما تصرّ إسرائيل على رفض تسليمها إلى الأمم المتحدة الخرائط الخاصة بالقنابل العنقودية الفتاكة التي زرعتها في حقول جنوب لبنان ومزارعه؛ وعندما لا تنسحب إسرائيل من الجزء الشمالي من قرية الغجر؛ وعندما لم يتم التوصل بعد إلى حل بشأن مسألة مزارع شبعا على النحو الذي اقترحته الحكومة اللبنانية في خطتها المكونة من سبع نقاط؟

وبناء على ذلك، هل ما زال هناك أدنى شك بخصوص هوية الطرف الذي لا بد وأن يكون مسؤولا عن عرقلة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟ إن هذا الأمر، حسبما يقول المبدأ القانوني، غني عن البيان.

علاوة على ذلك، فمن المثير للدهشة أن إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي، لا يزال يرفض الاجتماع بالجنرال غرازيانو، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لمناقشة الحالة على الحدود اللبنانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحسب ما جاء في الصحيفة الإسرائيلية اليومية هآرتس، فقد قال غرازيانو

”ما فتئت أطالب منذ ستة أشهر بالاجتماع مع باراك، لكنهم يواصلون تأجيل هذا الاجتماع“. كذلك نشرت هآرتس في ٢٢ آب/أغسطس أن الجنرال غرازيانو تذمر لعدم تمكنه من الاجتماع برئيس هيئة الأركان الإسرائيلي أشكينازي أيضا.

لكن الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء إيهود أولمرت، دأبوا مؤخرا على إطلاق سلسلة من التهديدات المثيرة للجزع ضد لبنان متذرعين بحجج ومزاعم مختلفة، مما حدا برئيس وزرائنا السيد فؤاد السنيورة أن يكتب رسالة إلى الأمين العام بان كي - مون في ٢٢ آب/أغسطس محذرا فيها من أن انتهاكات إسرائيل الحالية المستمرة لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، إلى جانب البيانات المتكررة التي تتضمن التهديد باستخدام القوة والإكراه ضد لبنان، تثير قلقا خطيرا إزاء النوايا الإسرائيلية. وقد حثه السيد السنيورة على أن يعالج بحزم عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها المتمثلة في التقيد التام بنص وروح قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إزاء ذلك، إنني واثق من أن المجلس سيدرك سبب رغبتي في شكره على القرار الهام الذي اتخذ اليوم. فهو يجدد التزاما لا لبس فيه بالسلامة الإقليمية لبلدي واستقلاله وسيادته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.